في اللفظ بجعله بحيث يفهم منه المعنى وهو معنى جعله موضوعا
وتصرف في المعنى بجعله بحيث يفهم من اللفظ بالظهور والخفا بمراتبهما
وهو معنى جعله موضوعا له ولا شك ان الاول مقدم على الثاني لترتب
الثاني عليه فالتقسيم المتعلق بالاول يكون مقدما على التقسيم
المتعلق بالثاني بالضرورة ثم الاستعمال يترتب على ذلك التصرف
المنقسم الى النوعين ويجوز ان يكون ذلك اشارة الى التصرف في المعنى
وتنويعه ظاهر قوله حتى كانه لوحظ اولا المعنى ظهورا وخفاء ثم استعمل
اللفظ فيه فالتقسيم المتعلق به يكون موخرا عن التقسيم المتعلق بهما
بالضرورة اعلم ان الامام فخر الاسلام قال هكذا والثاني في وجوه
البيان بذلك النظم والثالث في وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه
في باب البيان واراد ان البيان نوعان نوع يعتبر قبل الاستعمال
بالنظر الى نفس الدلالة وهو المراد في قوله في وجوه البيان ونوع يعتبر
بعد الاستعمال بالنظر اليه دون الدلالة وهو المراد في قوله وجريانه
في باب البيان وتاصل المعرفة اذا اعيدت معرفة يكون الثاني عين
الاول فليس [illegible] كما سياتي في موضعه ان شاء الله تعالى واما المص
فقد فسر البيان الاول بظهور المراد للسامع فاخرج عن الاستعمال ولما ورد
عليه انه عين الوقوف على المراد فسر الرابع بكيفية الدلالة وفيه نظر
اما اولا فلان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم معناه باي طريق كان فبني
بكيفيتها متقدمة على الاستعمال المتقدم على الوقوف فكيف يفسر
الوقوف بتلك الكيفية واما ثانيا فلان الظهور والخفا في وجوه
البيان ليس الا بحسب الدلالة اذ الدلالة بحسب الاستعمال كما في الصريح
والكناية كما سبق فلا بد ان يقدم اقسام الظهور والخفا على اقسام الاستعمال
لتقدم الدلالة عليه اذ هي في الحقيقة اقسام الدلالة وتسميتها اقسام
البيان لكونها مسببا عنها ولذا اطلقت في مرقاة الوصول الثاني باعتبار
دلالته عليه وضوحا وخفا قال لانه ان دل على معنى واحد فاما
على الانفراد الخ اقول اراد بالدلالة الدلالة الوضعية بقرينة ما
سبق من كون التقسيم باعتبار الوضع لا يقال فح يشكل قوله فان
ترجح البعض على الباقي [illegible] ولا التوجيه في المشترك ليس باعتبار
الوضع بل بتامل المجتهد ورا بخبر الواحد لانا نقول سياتي ان
المعدود من اقسام الوضع هو المشترك الذي ترجح بعض وجوهه بالتامل
في نفس الصيغة لا لاخلفة الوضع الاصلي وسياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى

قال

قال والاقرب ما ذكره المص وهو انه عبارة عن الوضع الخ اقول
فان قيل لما قاله ذكر الصيغة والهيئة بدل الوضع الذي هو اخص من
ذلك قلت لما انه موقوف على مقدمة وهي ان الوضع كما يأتي نوعان
شخصي وهو تعيين اللفظ المعين بازاء المعنى المعين ونوعي وهو قد
يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين
للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له كالحكم بان
كل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك
الاسم وكل جمع عرف باللام او الاضافة فهو لجميع تلك المسميات الى
غير ذلك ويشبه هذا من باب الحقيقة كالموضوعات الشخصية ثم اكثر
الحقايق من هذا القبيل كالمثنى والجموع والمصغر والمنسوب وعامة
الافعال وسائر المشتقات والمركبات وبالجملة كلما يكون دلالته على
المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ وضع لمعنى
فهو عند القرينة المانعة عن ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى
تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة
هذا التعيين ويشمله مجاز يتجاوز عن المعنى الاصلي اذا تقرر هذا
فنقول الوضع عند الاطلاق لا يراد به الثالث لقصوره بالنسبة الى الاولين
فكان مظنة ان يتوهم عدم ارادة الثاني ايضا لو ذكر الوضع لقصوره بالنسبة
للاول فترك دفعا للايهام ولانه انما قدم الهيئة على المادة مع تأخرها عنها
في الوجود لما عرفت ان اكثر الحقايق دالة على المعنى بالهيئة سيما الامر
والنهي اللذين عليهما مدار الاحكام الشرعية فلو ذكر الوضع لم يحصل هذه الفائدة
اللطيفة وعبر عن التقسيم الثاني بقوله في وجوه استعمال ذلك النظم
وجريانه في باب البيان الى طرق استعماله الخ اقول يعني عبر فخر الاسلام
عن التقسيم الثاني بقوله في وجوه البيان بذلك النظم ثم ان الشارح سكت
عن تفسير الوجوه في التقسيم الاول وفسرها في الثلاثة الباقية
بالطرق ولعل ذلك لعدم صحته في الاول اذ لا معنى لطرق النظم
صيغة ولغة كما لا يخفى فالظاهر ان تفسير الوجوه في جميع التقسيمات
بالجهات والاعتبارات ويراد بها الاقسام الحاصلة بتلك الاعتبارات
ونظائر ذلك اكثر من ان تحصى [illegible] العبارات قال وهذا التعريف شامل
للاسماء التي وضعت اولا للمعاني الخ اقول اجاب عنه بعضهم بمنع
الوضع في الالفاظ المنقولة والالفاظ الموضوعة في اصطلاحين
لمعنيين ومنع تعدده في الاسماء الجنسية المنقولة الى العلمية بناء على

الوضع نوعان شخصي ونوعي

لقصوره

على راي المص والافقد عرفت انه عبر عن التقسيم الثاني